

إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر: دراسة تحليلية

The possibility of contribution of the unemployment grant to enhancing financial inclusion in Algeria: an analytical study

د. لعلاوي نوازي¹

¹ جامعة يحي فارس بالمدينة (الجزائر)، Laalaoui.nouari@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/07/31

تاريخ القبول: اليوم/الشهر/السنة

تاريخ الاستلام: اليوم/الشهر/السنة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استقطاب الشباب العاطلين عن العمل، الذين لا يملكون أي دخل، اعتماداً على الإحصائيات المتوفرة حول المستفيدين منها، منذ استحداثها إلى غاية تاريخ إنجاز هذه الدراسة، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه بإمكان منحة البطالة أن تساهم في تعزيز الشمول المالي، من خلال إدماج المستفيدين منها في النظام المالي عن طريق حساباتهم البريدية، وبالتالي يكون كل مستفيد من هذه المنحة يملك حساباً بريدياً، ومن خلال النتائج المتوصل إليها نوصي بضرورة تحسيس المعنيين بها بحسن صرفها، من أجل حسن الاستفادة منها مع عدم الاعتماد عليها وترك البحث عن العمل.

كلمات مفتاحية: منحة البطالة؛ شمول مالي.

تصنيفات JEL : A1, J6, G2

Abstract:

This study aims to clarify the possibility of the unemployment grant contributing to the promotion of financial inclusion in Algeria, by attracting unemployed youth, who do not have any income, depending on the available statistics about the beneficiaries of it, since its creation until the date of completion of this study, where we used the method Analytical descriptive.

The study concluded that the unemployment grant can contribute to enhancing financial inclusion, by integrating its beneficiaries into the financial system through their postal accounts, and therefore each

beneficiary of this grant has a postal account, and through the results reached, we recommend the need to sensitize those concerned with its proper disbursement, in order to make good use of it without relying on it and leaving the search for work.

Keywords: unemployment grant; financial inclusion.

JEL Classification Codes: A1, J6, G2.

المؤلف المرسل: لعلوي نوري

1. مقدمة

يحظى موضوع الشمول المالي بأهمية كبيرة في بداية الألفية الحالية، خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية الأخيرة، من طرف الدول والهيئات الدولية، فقد سعت العديد من الدول إلى تبني استراتيجيات لتعزيز الشمول المالي، من خلال تسهيل وصول مختلف فئات المجتمع للخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

كما أثبتت الدراسات أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار المالي، وتسعى الدول جاهدة لتحسين مستوى معيشة مواطنيها وصون كرامتهم، فالجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحسين مستوى معيشة مواطنيها واهتمامها بفئة الشباب، فقد استحدثت مؤخرا منحة خاصة بالعاطلين عن العمل يستفيدون منها شهريا، لصون كرامتهم وتلبية حاجياتهم، وبالإضافة للغرض الذي استحدثت من أجله، رأينا أنه بإمكان هذه المنحة أن تساهم في تعزيز الشمول المالي، من خلال دمج الفئة المستفيدة ماليا، بعدما كانت مستبعدة من النظام المالي، من هذه المنطلق طرحنا إشكالية دراستنا كما يلي:

هل يمكن أن تساهم منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وتندرج ضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بمنحة البطالة والشمول المالي؟
- ما هي مؤشرات قياس الشمول المالي؟
- كيف يمكن أن تساهم منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي؟

أهمية الدراسة:

بالنسبة لأهمية هذه الدراسة فإنها تستمد من الأهمية التي يحظى بها موضوع الشمول المالي على المستوى الدولي، كما أن الموضوع المتناول جديد وجدير بالدراسة، حيث حاولت الدراسة الربط بين منحة البطالة والشمول المالي.

أهداف الدراسة:

أما بالنسبة لأهداف الدراسة فتكمن فيما يلي:

- التعريف بمنحة البطالة والشروط اللازمة للاستفادة منها؛
- عرض أهم مؤشرات قياس الشمول المالي؛
- محاولة إظهار إمكانية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي.

المنهج المتبع:

اعتمدنا في معالجتنا لهذا الموضوع المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لتلاؤمه مع الموضوع، من خلال عرضنا للمفاهيم المتعلقة بمنحة البطالة والشمول المالي وأهم مؤشرات قياسه، والشروط اللازمة للاستفادة من المنحة، وتحليلنا للمعطيات المتعلقة بأعداد المستفيدين منها.

هيكل الدراسة:

يهدف الإحاطة أكثر بموضوع البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم تقسيم الدراسة إلى

ثلاثة محاور أساسية كما يلي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لمنحة البطالة؛

المحور الثاني: الخلفية النظرية للشمول المالي؛

المحور الثالث: كيفية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي.

1.2 الإطار المفاهيمي لمنحة البطالة

تعد منحة البطالة إعانة خصصها رئيس الجمهورية للعاطلين عن العمل، حيث أعلن عنها في شهر فيفري 2022، على أن يتم صيها في حسابات المستفيدين ابتداء من شهر مارس، حيث حُدد تاريخ صيها يوم 28 من كل شهر، وقد أطلقت الوكالة الوطنية للتشغيل منصة رقمية "منحة" من أجل تنظيم العملية، دخلت حيز الخدمة يوم 25 فيفري 2022، حيث تسمح للشباب بالتسجيل الأولي عبر موقع minha.anem.dz وحجز موعد أو تعديله لدراسة الملف، وهي مفتوحة على مدار 24 ساعة طيلة أيام الأسبوع.

1.2 المقصود بمنحة البطالة

منحة البطالة هي برنامج مرافقة طالبي العمل لأول مرة، وتحفيزهم والتكفل بهم أثناء مرحلة بحثهم عن عمل (الوكالة الوطنية للتشغيل، بلا تاريخ)، يحدد مبلغ منحة البطالة الذي يتقاضاه المستفيد بـ 13000 دج (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2022، صفحة 12)، وقد تم رفعها إلى 15000 دج تطبيقا لقرار رئيس الجمهورية المتضمن رفع قيمة منحة البطالة من 13000 إلى 15000 دج شهريا (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2023).

2.2 شروط الالستفالة من منلة البلالة

للالستفالة من منلة البلالة، لبلل على البلال طالب الشلل لأول مرة أن لسلوفي الشروط الآتلة
(اللرلة الرسمية للللهورية الللزائلة، 2022، صفة 11):

- أن لكون من للسللة للزائلة؛
- أن لكون مللما باللزائر؛
- أن للل سنه ما بلل 19 و40 سنة؛
- أن لكون مسلل كبلال طالب شلل لأول مرة للى مصلل الولالة الوطنية لللللل؛
- ألا للوفر على للل مهمما للل طبلللة؛
- أن للر وذلللة للل للل لللل لللل؛
- ألا لكون مسلل في مؤسلة لللللل اللل أو لللللل اللل؛
- ألا لكون لل الالستفاد من الأجهزة الللولة للللم إللل ولللل الللللل والمسللة على الإلماج اللل والمسللة اللللل؛
- ألا للوفر اللل على أي للل مهمما للل طبلللة؛
- لسلللل للل من هله الملة المحلوسون الللن اسلوفوا ملة علوبلهم ولا للوفرول على للل، ضمن الشروط الملللص علمها.

كما لل إلراج للل آلرل فلما للل، والل للللللل مللا لا للللاز مللها لللة هله الملة.

3.2 آلة لللللل سلل عمللة الالستفالة من منلة البلالة

من أجل اللل الحسن لللللل والالستفالة من منلة البلالة، ألللل الولالة الوطنية لللللل
منلة رقملة لللللل اللللة، للل لللل من للل هله الملة الللل على الإلرالل الرسمية
والشروط اللل للل الالستفالة من منلة البلالة، مع لللل لللل الملة بها، للل الملة
باللللل الأولى وللل موعل أو لللله للللة للل للل للل لللل لللللل، وذلل للل من
الوكالة الوطنية لللللل على الللل الأللل لللل اللل ولللل لللل ذات لللة (الوكالة الوطنية
لللللل، بلا لللل).

4.2 الإلرالل الللللل للالستفالة من منلة البلالة

إذا كان الشلل لللل فيه شروط الالستفالة من منلة البلالة، فإن اللللة للر بالللل
الللة (الوكالة الوطنية لللللل، بلا لللل):

- الملة 1: اللللل في الوكالة لللللل لللل اللل؛

- المرحلة 2: التسجيل في منصة "منحة";
- المرحلة 3: مراقبة الأهلية للاستفادة من المنحة;
- المرحلة 4: نتيجة المراقبة;
- المرحلة 5: طبع وثائق الاستفادة من المنحة;
- المرحلة 6: إيداع ملف المنحة على مستوى الوكالة.

ويمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل التالي:

الشكل 1: مراحل الاستفادة من منحة البطالة



المصدر: الوكالة الوطنية للتشغيل، الإجراءات التطبيقية للاستفادة من منحة البطالة، مراحل الاستفادة، متوفرة على الرابط: <https://minha.anem.dz/faq/faq-ar.html>، تاريخ الاطلاع: 2022/09/30.

3. الخلفية النظرية للشمول المالي

يعتبر موضوع الشمول المالي من المواضيع الهامة التي برزت على الساحة الدولية في أعقاب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، فقد سعت العديد من بلدان العالم، المتقدمة والنامية، لتعزيزه بتبني استراتيجيات تمكن من تسهيل وصول كافة شرائح المجتمع للخدمات المالية التي تتماشى وقدراتهم واحتياجاتهم، مما يسهل إدماجهم في النظام المالي، وما ينتج عن ذلك من استقرار في النظام المالي، وتعزيز هذا المفهوم بإنشاء التحالف العالمي للشمول المالي "AFI" عام 2008 الذي يُعد أول شبكة عالمية للتعليم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وإنشاء "GPIF" الشراكة العالمية للشمول المالي "Global Partnership For Financial Inclusion" من قبل دول مجموعة العشرين عام 2009.

1.3 مفهوم الشمول المالي

تعددت مفاهيم الشمول المالي وفقا للهيئات والباحثين الذين تناولوا هذا الموضوع، فقد عُرِف من طرف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 2014 على أنه: "نسبة الأفراد والشركات التي تستخدم الخدمات المالية" (The World Bank, 2014). كما عرفته مجموعة العشرين ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات

والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تُقدّم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة" (غريب و دريد، 2021).

وعرفه صندوق النقد العربي أنه "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع، بمؤسساته وأفراده، من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل والتأمين والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية" (بقبق، 2022)، وعُرف أيضا بأنه "الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية" (Rotimi, 2020, p. 14).

من خلال هذه التعاريف، يتضح لنا بأن الشمول المالي مفهوم يعني سهول وصول كافة شرائح المجتمع، بما فيها المهمشة، والمؤسسات إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها.

2.3 أهمية الشمول المالي

للشمول المالي أهمية كبيرة، نذكر منها ما يلي (فلاق، سوداني، و حمدي، 2021):

1.2.3 الشمول المالي يعزز من الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي: لقد أثبتت الدراسات بأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول شرائح المجتمع على الخدمات المالية الرسمية وبتكاليف معقولة وعبر قنوات رسمية، إذ من الصعب تحقيق استقرار مالي ونمو اقتصادي مقبول بينما لا تزال نسبة كبيرة من المجتمع والمؤسسات مستبعدة ماليًا، ذلك لأن النظام المالي الذي لا تتوافر لدى كافة الشرائح السكانية فيه المعلومات الكافية عن حجم الإنتاج والاستثمار الفعلي في المجتمع ترتفع احتمالية تعرضه للصدمات المالية، وتنخفض قدرته على تحقيق الاستقرار؛

2.2.3 الشمول المالي يعزز من المنافسة بين المؤسسات المالية: يتحقق ذلك من خلال العمل على تنوع منتجاتها، والاهتمام بجودتها، لجذب أكبر عدد من العملاء والمعاملات، وتقنين بعض القنوات غير الرسمية؛

3.2.3 الشمول المالي يمثل عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: يساهم تعميم الخدمات المالية في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، كما يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، عن طريق إضفاء الصفة الرسمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي رفع معدل النمو؛

4.2.3 الشمول المالي يهتم بالجانب الاجتماعي: وهذا من حيث الاهتمام بالفقراء ومحدودي الدخل، من خلال حصولهم على المنتجات المالية، بشكل عادل وبأسعار منخفضة، وبالتالي تنمية أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

3.3 أهداف الشمول المالي

- حددت أهداف الشمول المالي فيما يلي (بهوري، 2019، صفحة 163):
- وصول كافة الخدمات المالية لجميع الأسر بتكلفة معقولة، بما في ذلك خدمات الادخار أو الإيداع وخدمات الدفع والتحويل والائتمان والتأمين؛
- التنظيم الآمن والسليم للمؤسسات بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة؛
- الاستدامة المالية للمؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات، وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لضمان الاختيار والقدرة على تحمل العملاء للتكاليف؛
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي (شني و بن لخضر، 2018، صفحة 109).

4.3 قياس الشمول المالي

يقاس الشمول المالي عادة باتساع نطاق الخدمات المالية، أي عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الخدمات المالية، في هذا الصدد تعدّ النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى حساب مصرفي مقياساً نموذجياً للشمول المالي، ويفترض هذا النهج أن امتلاك حساب مصرفي يحدّد الوصول إلى العديد من الخدمات المالية الأخرى واستخدامها، لأنه يمكن الأسر الفقيرة من أداء وظائف مالية مهمة (BHAVE, 2017).

أما بالنسبة لمؤشرات قياسه، فهناك مجموعة من المؤشرات، حيث اتفق قادة مجموعة العشرين والشراكة العالمية من أجل الشمول المالي في جوان 2012 بقمة لوس كابوس، على هذه المؤشرات وتم تنقيحها وتطويرها في قمة الصين عام 2016، لتعكس مدى انتشار الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك المدفوعات التي تتم من خلال الحسابات البنكية والأنترنت والهواتف المحمولة، وترتكز هذه المؤشرات على ثلاثة عناصر أساسية هي (حسن شحاده، 2022، صفحة 38):

- الحصول على الخدمات المالية؛
 - استخدام الخدمات المالية؛
 - جودة الخدمات المالية.
- ولكل عنصر من هذه العناصر الثلاثة مؤشرات فرعية لقياسه، نوردتها فيما يلي (حسن شحاده، 2022، الصفحات 38-40):

1.4.3 الحصول على الخدمات المالية: تتمثل مؤشرات فيما يلي:

- عدد نقاط الوصول لكل 100.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة؛
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ؛
- حسابات النقود الإلكترونية؛

- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية لنقطة وصول واحدة؛
- عدد وكلاء وخدمات المدفوعات لكل 100.000 بالغ؛
- فروع البنوك التجارية لكل 100.000 بالغ؛
- عدد منافذ وكيل شبكات المحمول لكل 100.000 بالغ؛
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم إمكانية الوصول إلى هاتف أو جهاز محمول أو الأنترنت بالمنزل؛
- عدد بطاقات السحب الآلي لكل 1000 من البالغين؛
- النسبة المئوية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها وسيلة تحويل المدفوعات إلكترونياً عند نقاط البيع.

2.4.3. استخدام الخدمات المالية: تتمثل مؤشرات فيما يلي:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم؛
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم؛
- عدد حملة وثائق التأمين لكل 1000 بالغ؛
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد؛
- عدد معاملات الدفع الرقمية (الهاتف، الأنترنت، البطاقة المصرفية، الحسابات المصرفية)؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً بنكيًا بشكل دائم ومتواتر؛
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة ماضية؛
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية ودولية؛
- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات بنكية؛
- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها حسابات ودائع؛
- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي لديها قروض قائمة؛
- نسبة الشركات المتوسطة والصغيرة التي تتلقى أو ترسل المدفوعات الرقمية على الحسابات المصرفية.

3.4.3 جودة الخدمات المالية: تتمثل مؤشرات فيما يلي:

- القدرة على تحمل التكاليف؛
- الشفافية؛

- الراحة والسهولة؛
- حماية المستهلك؛
- التثقيف المالي؛
- السلوك المالي؛
- العوائق البنكية.

4. كيفية مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي

على الرغم من أن الهدف من إقرار منحة البطالة هو صون كرامة الشباب الجزائري، من خلال تمكينه من الحصول على دخل يمكنه من قضاء بعض حاجياته، في انتظار حصوله على عمل مستقر، إلا أننا أردنا من خلال هذه الدراسة أن نربط ذلك بموضوع الشمول المالي، خاصة عند تناولنا لأهميته وأهدافه، من خلال اهتمامه بالفقراء ومحدودي الدخل، فقد رأينا أنه بإمكان منحة البطالة أن تساهم في تحقيق ذلك، من خلال عدد المستفيدين الذي هو في زيادة من شهر لآخر، ويعني ذلك إدماج هؤلاء في النظام المالي، خاصة وأنه من بين شروط الاستفادة من المنحة ألا يتوفر المستفيد على أي دخل، مما يعني أن هؤلاء كانوا مستبعدين ماليا، كما أنه من أجل الاستفادة من المنحة، لابد أن يكون للمعني حسابا بريديا، ليتمكن من تقاضيها من خلال هذا الحساب البريدي في التاريخ المحدد بـ 28 من كل شهر، وهذا يعني زيادة عدد مالكي الحسابات، هذه الأخيرة التي أشرنا بأنها من مؤشرات الشمول المالي، وبالتالي تعزيز هذه المؤشرات، مما يوضح إمكانية مساهمة هذه المنحة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

من خلال الإحصائيات المتوفرة لدينا حول المستفيدين من المنحة، يتضح لنا تزايد عدد المدمجين ماليا بسبب هذه المنحة، وهذا يدل في حد ذاته على عدد الحسابات البريدية التي تم فتحها، وحتى إن كان من بين هؤلاء من كان يملك حسابا من قبل، فإنه قد لا يستخدمه بانتظام لأنه لا يملك أي دخل، وإنما قد يكون يستغله في تلقي مبالغ من أفراد العائلة أو الأصدقاء فقط. أما هذه المنحة التي هي عبارة عن دخل يستلمه المستفيد شهريا، من خلالها يكون الحساب البريدي مفعلا ويُمكنه من خلاله تسوية بعض التزاماته، كما يرافق ذلك التغطية الاجتماعية والصحية، بالحصول على بطاقة الضمان الاجتماعي "الشفاء"، أما بالنسبة للإحصائيات حول المستفيدين من المنحة، من خلال وسائل الإعلام - في ظل غياب مصادر أخرى نظرا لحدثة الموضوع - فهي كما يلي:

- كشف المدير العام للوكالة الوطنية للتشغيل يوم 09 مارس 2022 عن صب منحة البطالة لأول مرة في 28 مارس لفائدة أزيد من 300 ألف شاب من طالبي العمل، كما كشف بخصوص التدابير المتخذة لضمان تسهيل صب المنحة لمستحقيها عن إمضاء اتفاقية مع مؤسسة بريد الجزائر تقضي بتسهيل فتح حسابات جارية لطالبي العمل المسجلين لدى الوكالة، موضحا بأن مصالح

البريد قامت بفتح أكثر من 100 ألف حساب بريدي والعملية متواصلة (الشروق أون لاين، 2022)؛

- كشف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي يوم 23 مارس 2022 عن استفادة 580 ألف بطل من منحة البطالة يوم 28 مارس، كشرط أول، كما كشف في معرض حديثه عن تسجيل أزيد من مليون و80 ألف طلب لمنحة البطالة عبر المنصة (الإذاعة الجزائرية، 2022)؛

- كشف كذلك في 22 أبريل 2022، أن عدد الملفات المقبولة في إطار طلب الاستفادة من المنحة فاق 900 ألف إلى غاية 18 أبريل 2022، من بين أكثر من 1.501.799 مسجل على مستوى المنصة الإلكترونية، حيث أوضح الوزير لدى عرضه واقع القطاع وأفاقه أمام لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي أنه في إطار طلب الاستفادة من منحة البطالة، بلغ عدد الملفات المقبولة 917.125 ملف إلى غاية 18 أبريل 2022 (الشروق أون لاين، 2022)؛

- من جهته، أكد المدير التقني ورئيس فريق المطورين لمشروع المنصة الرقمية "منحة" في 23 من شهر أوت 2022، بأن عدد المستفيدين من منحة البطالة تجاوز مليون و838 ألف مستفيد (زايد، 2022)؛

- كشف وزير العمل والتشغيل والضمان والاجتماعي، يوم 05 جانفي 2023، أن أزيد من مليون و900 ألف معني سيستفيد ابتداء من شهر جانفي 2023 من القيمة الجديدة لمنحة البطالة المقدرة بـ 15 ألف دينار (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023)، ويمكن تلخيص هذه المعطيات المتوفرة لدينا، على أساس تاريخ 28 من كل شهر، في الجدول التالي:

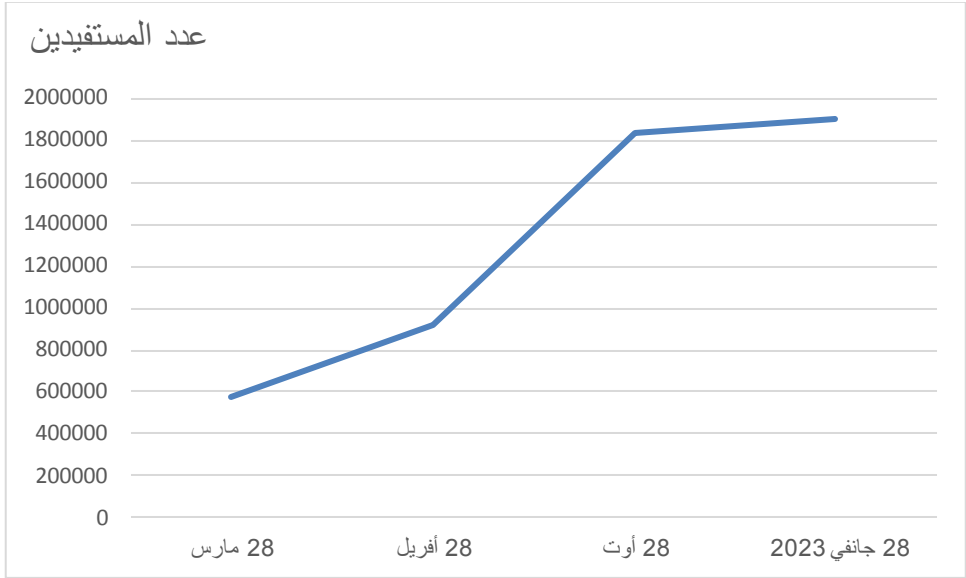
الجدول 1: عدد المستفيدين من منحة البطالة منذ مارس 2022 إلى غاية جانفي 2023

الفترة	28 مارس 2022	28 أبريل 2022	28 أوت 2022	28 جانفي 2023
عدد المستفيدين	580 000	917 125	1 838 000	1 900 000
نسبة الزيادة (%)	/	58.12	100.40	3.37

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات أعلاه.

الملاحظ من الجدول هو زيادة عدد المستفيدين من شهر لآخر، مما يبين العدد الكبير للمدمجين ماليا، وهو ما توضحه نسبة الزيادة الكبيرة في عدد المستفيدين، فقد تضاعفت منذ شهر أبريل 2022 إلى غاية شهر أوت 2022، حيث فاقت النسبة حدود 100 بالمائة، كما أن العدد قارب المليونين، ويمكن توضيح هذه الزيادات في عدد المستفيدين في الشكل البياني التالي:

الشكل 2: عدد المستفيدين من منحة البطالة منذ مارس 2022 إلى غاية جانفي 2023



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول 1.

الملاحظ من الرسم البياني هو أن المنحنى في تزايد مستمر، مما يوضح تزايد عدد المستفيدين من المنحة، وبالتالي زيادة عدد المدمجين في النظام المالي، مما يعكس مساهمة منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، من خلال استقطاب الفئة التي كانت مستبعدة ماليا، وجعلها تصل إلى الخدمات المالية وتستخدمها.

5. خاتمة

من خلال قيامنا بهذه الدراسة التحليلية للمعطيات المتوفرة حول المستفيدين من منحة البطالة، يتضح لنا مساهمة هذه المنحة في استقطاب المستبعدين ماليا ودمجهم في النظام المالي، مما يعزز الشمول المالي، خاصة إذا أحسنوا التصرف في هذه المنحة واستخدموها في تسوية التزاماتهم، وبالتالي تكون قد ساهمت في دمجهم ماليا، إلا أنه لا يجب الاعتماد على هذه المنحة وترك البحث عن العمل، لأنها عبارة عن مرافقة فقط إلى حين الحصول على عمل مستقر، واعتمادا على ما سبق، توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم منحة البطالة في تعزيز الشمول المالي بالجزائر، من خلال الدمج المالي لشباب كانوا مستبعدين ماليا، والدليل على ذلك إدماج ما يقارب مليونين إلى غاية جانفي 2023؛
- تعد منحة البطالة إحدى السبل لتعميم الاستفادة من الخدمات المالية، من خلال استقطاب هذه الفئة من الشباب التي كانت لا تصل إلى الخدمات المالية.
- ومن خلال هذه النتائج التي توصلنا إليها، نقترح ما يلي:
- توعية المستفيدين بحسن صرف هذه المنحة؛

- تحسيس المستفيدين من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل بعدم الاعتماد على هذه المنحة وترك البحث عن العمل.

6. قائمة المراجع

1. Bhav, s. v. (2017). *an analytical study of financial inclusion in. pune, bharati vidyapeeth deemed university. retrieved october 01, 2022*
2. Rotimi, M. (2020). *Evaluating the relationship between financial inclusion, social. 14. College of Social and Behavioral Sciences, Walden University. Retrieved october 2, 2020*
3. *The World Bank. (2014). Global Financial Development Report, Financial Inclusion. Retrieved september 30, 2022*
4. الإذاعة الجزائرية. (23 مارس، 2022). صب منحة البطالة لـ 580 ألف بطل نهاية الشهر الجاري. تاريخ الاسترداد 30 سبتمبر، 2022، من <https://news.radioalgerie.dz/ar/node/6696>
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (27 فيفري، 2022). المرسوم التنفيذي رقم 70-22 المؤرخ في 10 فيفري 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية (11)، 11. تاريخ الاسترداد 29 سبتمبر، 2022
6. الشروق أون لاين. (14 جويلية، 2022). منحة البطالة: صدور مرسوم حول استفادة فئات جديدة. تاريخ الاسترداد 30 سبتمبر، 2022، من <https://www.echoroukonline.com/%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%B5%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%81%D8%A6>
7. الطاوس غريب، و حنان دريد. (10 ماي، 2021). استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية: دراسة بعض التجارب العربية. *Revue Algérienne d'Economie et gestion*, 15(01)، صفحة 181.
8. الوكالة الوطنية للتشغيل. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 29 سبتمبر، 2022، من منحة البطالة. <https://minha.anem.dz/>

9. الوكالة الوطنية للتشغيل. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 30 سبتمبر، 2022، من الإجراءات التطبيقية للاستفادة من منحة البطالة: <https://minha.anem.dz/faq/faq-ar.html>
10. شادي إبراهيم حسن شحاده. (14 جويلية، 2022). دور الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 03(01)، صفحة 38. تاريخ الاسترداد 01 أكتوبر، 2022
11. صليحة فلاق، نادية سوداني ، و معمر حمدي. (22 مارس، 2021). تفعيل الصناعة المالية الإسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر. مجلة المعيار، 12(10)، صفحة 282.
12. صورية شني، و السعيد بن لخضر. (23 ديسمبر، 2018). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 03(02)، صفحة 109.
13. ليلي أسهمان بقبق. (03 جوان، 2022). أثر الشمول المالي المصرفي على النمو الاقتصادي، البطالة والفقر في الجزائر: دراسة قياسية (2004 - 2020). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18(29)، صفحة 163.
14. نبيل بهوري. (06 سبتمبر، 2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه: دراسة حالة الدول العربية. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(03)، صفحة 163. تاريخ الاسترداد 01 أكتوبر، 2022
15. نوال زايد. (23 أوت، 2022). النهار أونلاين. تاريخ الاسترداد 30 سبتمبر، 2022، من أكثر من 1.8 مليون مستفيد من منحة البطالة: <https://www.ennaharonline.com/%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%85%d9%86-1-8-%d9%85%d9%84%d9%8a%d9%88%d9%86-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%81%d9%8a%d8%af-%d9%85%d9%86-%d9%85%d9%86%d8%ad%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b7%d8%a7%d9%84%d8%a9/>
16. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، بيان: رفع قيمة منحة البطالة من 13000 دج إلى 15000 دج شهريا، متوفرة على الرابط: <https://www.mtess.gov.dz/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B1%D9%81%D8%B9-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%85%D9%86%D8%AD%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9->

%D9%85%D9%86-13-000-%D8%AF%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-15-
000/

17. وكالة الأنباء الجزائرية، رفع منحة البطالة: ما يقارب 2 مليون مستفيد ابتداء من جانفي الجاري،
متوفرة على الرابط: <https://www.aps.dz/ar/economie/137209-2>، تاريخ الاسترداد: 12
فيفري 2023